الأمم المتحدة

A

Distr.
GENERAL

A/AC.246/1
19 June 1995
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة

اجتماع الخبراء الحكومي الدولي المعني
بالتعاون بين الجنوب والجنوب
٣١ تموز/يوليه - ٤ آب/أغسطس ١٩٩٥

حالة التعاون بين الجنوب والجنوب والمسائل المستجدة

95-18350

المحتويات

		الفقرات	الصفحة
أولا	- مقدمة	٢-٠١	٣
ثانيا	- معلومات أساسية	٦-٠٣	٣
ثالثا	- التعاون الاقتصادي والتكامل على الصعيد الإقليمي	١٠-٠٧	٤
رابعا	- التنمية دون الإقليمية والإقليمية	٣٧-١٠	٥
	ألف - افريقيا	٢٢-١٠	٥
	باء - آسيا ومنطقة المحيط الهادئ	٢٨-٢٣	٨
	جيم - أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	٣٧-٢٩	١٠
خامسا	- التعاون بين الجنوب والجنوب على نطاق عالمي	٤٧-٣٨	١٣
سادسا	- تقييم التعاون بين الجنوب والجنوب في قطاعات معينة	٥٨-٤٨	١٥
	ألف - التجارة بين الجنوب والجنوب	٥٦-٤٨	١٥
	باء - التعاون النقدي والمالي	٥٨-٥٧	٢٢
سابعا	- القضايا المستجدة والحقائق الجديدة	٧٤-٥٩	٢٣
	ألف - عولمة الاقتصاد وتحريره	٦٤-٦١	٢٣
	باء - نمو الكتل التجارية والاقتصادية	٦٦-٦٥	٢٤
	جيم - عودة الاهتمام بالتعاون والتكامل الاقتصاديين	٦٨-٦٧	٢٥
	دال - جولة أوروغواي	٧١-٦٩	٢٥
	هاء - دور القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية	٧٣-٧٢	٢٦
	واو - الاحتياجات الخاصة لافريقيا	٧٤	٢٦
ثامنا	- تقديم الدعم للتعاون بين الجنوب والجنوب	٨٢-٧٥	٢٧
	ألف - الدعم من البلدان المتقدمة النمو	٧٩-٧٥	٢٧
	باء - منظومة الأمم المتحدة	٨٢-٨٠	٢٩

أولا - مقدمة

١ - أعدت هذه الورقة للمساعدة في مناقشات اجتماع الخبراء الحكومي الدولي الذي دعت الجمعية العامة الى عقده في قرارها ٩٦/٤٩، ليوصي، في جملة أمور، لغرض توسيع التعاون بين الجنوب والجنوب على نطاق عالمي، بطرائق عملية ومسائل موضوعية يأخذها الأمين العام في الاعتبار في إعداد تقرير عن حالة التعاون بين الجنوب والجنوب.

٢ - وتستعرض الورقة السمات البارزة لتجربة التعاون بين الجنوب والجنوب وتحاول تقييم آثار التغيرات التي اتسم بها الاقتصاد العالمي في السنوات الأخيرة على التعاون في المستقبل. وأخيرا، تقدم الورقة معلومات أساسية يمكن أن يوصي فريق الخبراء الحكومي الدولي في ضوئها بمسائل موضوعية وطرائق عملية يمكن أن تشكل برنامجا للتعاون المقبل بين الجنوب والجنوب.

ثانيا - معلومات أساسية

٣ - إن التعاون بين الجنوب والجنوب ترجع نشأته الى الضرورات الملزمة الناشئة في عهد ما بعد الاستعمار ويرتبط ارتباطا وثيقا بعملية التنمية نفسها. وقد آتى ثماره بمرور السنين، ولو أنه كان يمكن تحقيق فوائد أكبر بكثير لو تيسرت فرص أفضل للحصول على المعرفة والموارد. وقد خضعت كل من طبيعته وإمكانياته لعملية تحول تبعا لتغير الظروف ومن المحتوم حدوث تحول إضافي في الجزء المتبقي من هذا القرن وما بعده.

٤ - وقد حقق بعض البلدان النامية مستويات أفضل بكثير من التنمية الاقتصادية على مر السنين، سواء من خلال الحصول على أسعار أفضل لمواردها الطبيعية، وخاصة النفط، أو من طريق التصنيع أو كليهما. وحقق عدد قليل من تلك البلدان بالفعل مستويات مضاهية أو قريبة من المستويات التي حققها العالم المتقدم النمو إذا قيست بالمؤشرات المعترف بها دوليا للتنمية الاقتصادية. وفي الوقت ذاته، ازداد فقر عدد كبير من البلدان النامية الأخرى وتجد نفسها متورطة في حمئة وبيلة من الدين والعجز عن تحقيق التنمية المستدامة. وقد أدت هذه التطورات بالضرورة الى حدوث تغيرات في نمط التعاون بين الجنوب والجنوب والى أهداف وتطلعات مختلفة بالنسبة لمختلف البلدان النامية التي كان لها مستويات متماثلة من التنمية قبل ما لا يزيد على عقدين من الزمن.

٥ - ومن الدروس لهامة المستفادة من الماضي القريب أن "الجنوب" لا يمثل مفهوما متجانسا؛ فهو يضم بلدانا ذات مستويات من التنمية تختلف اختلافا شاسعا، تحاذي العليا منها مستويات التنمية في الشمال، كما تعرضت علاقة الجنوب بالشمال لتغير كبير، مع أن التفاعل لا يضاهي بأي شكل من الأشكال التوقعات والآمال التي كانت قد انبعثت في السنوات السابقة فيما يتعلق بـ "عقد التنمية" وما بعده.

٦ - وأية مناقشات للتعاون بين الجنوب والجنوب لا بد لها أيضا أن تأخذ في الاعتبار العوامل التي تشكل الوقائع على المسرح الاقتصادي العالمي، والتي ستظل تفعل ذلك في السنوات القادمة. وستكون مثل هذه المحاولة تكهنية جزئيا على الأقل، ولكن المحاولة لن تكون كاملة إذا تجاهلت بعض العوامل الأساسية التي لا بد لها وأن تؤثر على العلاقات الاقتصادية الدولية في المستقبل، وبصورة حتمية على الرفاه الاقتصادي لشعوب البلدان النامية. ويجب تشكيل التعاون بين الجنوب والجنوب، الذي يشمل التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ومصاحبه التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، في ضوء تلك الوقائع.

ثالثا - التعاون والتكامل الاقتصاديان على الصعيد الإقليمي

٧ - كان التعاون بين الجنوب والجنوب، في أشكاله المبكرة ، يسير في معظمه في إطار خطط التعاون والتكامل الاقتصاديين للبلدان النامية على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، وكثيرا ما كانت أهداف تحرير التجارة تمثل سمة أساسية في ذلك. ولم تتحقق بصورة دائمة الآمال المبكرة التي أثارتها هذه الخطط بوصفها استراتيجيات لتحقيق نمو اقتصادي سريع في الجنوب، فكان التصور العام، حتى قبل بداية الأزمة الاقتصادية العالمية في الثمانينات، التي أثرت على البلدان النامية بصفة خاصة، أن ترتيبات التعاون الإقليمي ككل، بالرغم من حدوث بعض حالات النجاح، قد فشلت في تحقيق أهدافها[1]. وكانت الأسباب عديدة، تتراوح بين عدم المرونة في هذه الترتيبات وانخفاض معدلات تنفيذ القرارات من قبل الدول الأعضاء في الالتزامات الاقليمية لأن البلدان لم تستطع أن ترى بوضوح على الدوام كيف يمكن للترتيبات الإقليمية/دون الإقليمية أن تخدم شواغلها الوطنية الحيوية.

٨ - ومنذ النصف الثاني من الثمانينات، حدثت تغييرات أساسية ذات طابع سياسي واقتصادي، أخذت البلدان النامية وتجمعاتها تتخذ استجابة لها نهجا جديدة تجاه التعاون الإقليمي. فمثلا، فيما يتعلق بكل من السياسة الاقتصادية الوطنية وهيكل الترتيبات الإقليمية، أصبح النهج أكثر تحررا وانفتاحا على الاقتصاد العالمي. وأخذ التحول من التركيز على السياسات الناظرة الى الداخل والهادفة الى الاستعاضة عن الواردات الى مزيد من الانفتاح يعطي قوة دفع جديدة للتعاون الإقليمي، لأنه ينظر الى التعاون مع الشركاء الإقليميين/دون الإقليميين كخطوة نحو مشاركة أوفى في الاقتصاد العالمي، حيث أنه يسهل الحصول على مهارات أعلى وبوغ درجة الانتاج اللازمة للمنافسة دوليا. وبالمثل، فإن التوجه الحر القائم على أساس السوق فتح إمكانية التعاون بين المؤسسات التجارية، وأصبح كل من هذين الاتجاهين يعضد الآخر. فمعظم البلدان النامية الأعضاء في تجمعات التكامل، على سبيل المثال، وضعت جداول زمنية محكمة جدا للتكامل السوقي، تتوخى بوجه عام التحقيق الكامل لحالة الاتحاد الجمركي أو السوق المشتركة بحلول السنة ٢٠٠٠ أو قريبا منها. وبوجه عام، يجري تطوير جهود التكامل السوقي هذه، بخلاف ما كان يجري في الماضي، الى أبعد حد ممكن داخل إطار نهج خارجي الاتجاه وفي ضوء أهداف التكامل الطويلة الأجل، وتقوم أيضا بإدماج عناصر جديدة تهدف الى توليد ودعم التجارة وكذلك الى زيادة القدرة على المنافسة

٩ - ومازالت الرغبة في إحراز تقدم أكثر فاعلية وسرعة نحو تحقيق اتحادات إقليمية ودون إقليمية متكاملة وعملية تحتل مكانا عاليا في جداول أعمال البلدان النامية وتجمعاتها، كما يتجلى ذلك في اعتماد معاهدات جديدة لإنشاء تجمعات اقتصادية جديدة، وتنقيح المعاهدات القائمة لتضمينها عناصر وطرائق جديدة لتحديث وتعميق عملية التكامل وجعلها أكثر مرونة وتوسيع عضوية التجمعات الاقتصادية بحيث تغطي مناطق جغرافية أوسع. ويشكل توسيع التجارة من خلال تعزيز شكل ما من أشكال ترتيبات الاتحادات الجمركية - بالإضافة الى إجراءات تشجيع التجارة - الغرض الأساسي لكثير من هذه المبادرات. وفي الوقت ذاته، يجري توسيع نطاق التعاون لإيجاد الظروف اللازمة المفضية الى نجاح التعاون والتكامل. وقد اشتملت التعديلات في هذا الاتجاه على مشاركة شعبية متزايدة، وتعزيز العلاقات السلمية بين الدول وتقوية الأمن والاستقرار الإقليميين، وزيادة مشاركة المؤسسات التجارية والتعاون فيما بينها وفيما بين رابطاتها، وتوسيع التعاون مع الشركاء الخارجيين الرئيسيين، بما في ذلك في بعض الحالات من خلال وضع اتفاقات تجارية تفضيلية، وإعادة تشكيل أجهزة السياسة والأمانات التنفيذية للتجمعات. وقد بدئ بتنفيذ بعض المبادرات على الصعيد الأقاليمي، وأخذ تشكيل تجمعات مختلطة تشمل بلدانا متقدمة النمو وبلدانا نامية معا يبرز أكثر فأكثر.

رابعا - التنمية دون الإقليمية والإقليمية[٢]

ألف - افريقيا

١٠ - لقد كانت تجربة التعاون الإقليمي في إفريقيا، بوجه عام، مخيبة للأمل في معظم الحالات. وقد انتهى تقييم أجري في وقت سابق لتلك التجربة الى أنه على الرغم من أن آليات التكامل الإقليمي في إفريقيا كان يبدو أنها تتبع الإطار العام للجهود المماثلة في أماكن أخرى، إلا أن النهج الإفريقي كان يميل الى أن يكون طموحا بدرجة أكبر ومركزيا وسياسيا في منشئه وكان هناك، من بين جوانب ضعف أخرى، إحجام من جانب البلدان عن تفويض السلطة الى هيئات دون إقليمية وغيرها. (٣)

١١ - والمشاكل الملاحظة ليست قاصرة على افريقيا وحدها، وكما هو الحال في مناطق أخرى، تقوم افريقيا الآن بتطبيق نهج جديدة فيما يتعلق بالتعاون والتكامل الإقليميين ودون الإقليميين، كما يمكن أن يشاهد، على سبيل المثال، في الجهود التي تبذلها منظمة الوحدة الإفرقية من أجل إنشاء اتحاد اقتصادي قاري يستخدم الاتحادات دون الإقليمية المختلفة بوصفها "قوالب بناء".

١٢ - وفي اجتماع رؤساء دول اتحاد المغرب العربي في نيسان/ابريل ١٩٩٤ لوحظ أن اتفاقات عديدة اعتمدت منذ القمة الأخيرة وأن مجموعة من المشاريع أعدت منها طريق بري إقليمي سريع وقطار عالي السرعة وكابلات ألياف ضوئية لتعزيز الروابط فيما بين الدول الأعضاء، وأن عدة مشاريع وضعت لزيادة دعم التعاون فيما بين جمارك بلدان اتحاد المغرب العربي، ودراسة أجريت بشأن خطة تعويضية. وكانت الدول الأعضاء في اتحاد المغرب العربي قد اعتمدت مخططا تجاريا تفضيليا في ١٩٩٠/١٩٩١ لتعزيز

ودعم التجارة فيما بينها، ولكن هذا المخطط لم ينفذ بعد. وفي الوقت ذاته، مازالت التجارة المسجلة فيما بين دول اتحاد المغرب العربي منخفضة للغاية، حيث كانت تمثل حوالي ٢ في المائة من مجموع صادرات اتحاد المغرب العربي في عام ١٩٩٢. وفيما يتعلق بالتعاون الخارجي، تجري مناقشات بين اتحاد المغرب العربي والاتحاد الأوروبي حول توفيق التعاون الاقتصادي المتبادل.

١٣ - وبالرغم من حدوث نكسات بسبب الحرب الأهلية في ليبيريا امتدت آثارها الى البلدان المجاورة، طلب اجتماع المجلس الوزاري لاتحاد نهر مانو في تموز/يوليه ١٩٩٣ من أمانة الاتحاد التماس مساعدة تقنية لإنشاء هياكل التكامل الاقتصادي وتعزيزها في إطار الإدارات الوطنية للدول الأعضاء. وقرر المجلس أيضا توسيع مجال التعاون في اتحاد نهر مانو ليشمل المسائل السياسية والأمنية والشؤون الخارجية ومسائل الدفاع. وقد اقترحت أمانة الاتحاد من جانبها مبادرات لتحديد الطرائق والاستراتيجيات اللازمة لعمليات إعادة البناء وإعادة التأهيل بعد الحرب في مناطق هذا الإقليم الفرعي التي تأثرت بالحرب. ونظرا للمصاعب التي تواجه اتحاد نهر مانو، تعذر تحقيق هدف توسيع التجارة فيما بين بلدان الاتحاد. وتمثل هذه التجارة حاليا أقل من ١ في المائة من مجموع صادرات الاتحاد.

١٤ - وفي تموز/يوليه ١٩٩٣، وقعت هيئة رؤساء دول وحكومات الاتحاد الاقتصادي لدول غرب افريقيا على معاهدة الاتحاد المنقحة. وهذه المعاهدة المنقحة الرامية الى إضفاء دينامية جديدة على التكامل في غرب إفريقيا، تخول هيئة الاتحاد سلطة كاملة لاتخاذ قرارات تكون ملزمة لمؤسسات الاتحاد وكذلك للدول الأعضاء فيه، وتنص على إنشاء برلمان للاتحاد ومجلس اقتصادي واجتماعي، وإنشاء ثماني لجان تقنية متخصصة لتحل محل اللجان الست الموجودة حاليا، وعلى التعاون السياسي والأمن الإقليمي، وفرض ضريبة على مستوى الاتحاد لتوفير الموارد المالية اللازمة له (هذه الضريبة ستكون نسبة مئوية من القيمة الكلية للرسوم المفروضة على الواردات من السلع المستوردة من بلدان ثالثة)، وتنص على أن الاتحاد الاقتصادي لدول غرب افريقيا سيكون هو الاتحاد الاقتصادي الوحيد في غرب افريقيا وسيستخدم كمركز لتنسيق لجميع أنشطة التكامل داخل الإقليم. وفي سياق الترشيد المؤسسي، كان أحد التطورات الهامة بوجه خاص إلغاء الاتحاد الاقتصادي لغربي افريقيا، تنفيذا لقرار قمة رؤساء الدول السبع الأعضاء في هذا الاتحاد (بنن وبوركينا فاصو والسنغال وكوت ديفوار ومالي وموريتانيا والنيجر) في أوائل عام ١٩٩٤. كما تنص المعاهدة المنقحة للاتحاد الاقتصادي لدول غرب افريقيا على إنشاء اتحاد جمركي في غضون عشر سنوات اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ ، يليه إنشاء اتحاد اقتصادي ونقدي في السنوات الخمس التالية. ومن المتوقع أن يؤدي هذا البرنامج الى تعزيز وتوسيع التجارة فيما بين الدول الأعضاء في الاتحاد، التي بلغت نسبتها في عام ١٩٩٢ حوالي ٧,٨ في المائة من مجموع صادرات الاتحاد.

١٥ - يقوم الاتحاد الاقتصادي لدول وسط افريقيا منذ وقت بتنقيح صكوك التعاون بين دوله وبالبدء في تنفيذ مبادرات تهدف الى رفع معدل التجارة المتبادلة الى ما فوق مستواه التالي البالغ ٢ في المائة من مجموع تجارة الدول الأعضاء.

١٦ - بعد عملية واسعة النطاق لأعادة تنظيم الهياكل، وقعت الدول الأعضاء في الاتحاد الجمركي والاقتصادي لوسط افريقيا على معاهدة في آذار/مارس ١٩٩٤ لإنشاء جماعة اقتصادية ونقدية لوسط افريقيا. وستضم الجماعة اتحادا اقتصاديا لوسط افريقيا سيقام على أساس إنجازات الاتحاد الجمركي والاقتصادي لوسط افريقيا، واتحادا نقديا لوسط افريقيا، وبرلمانا للجماعة، ومحكمة عدل للجماعة. وقد تم تحويل أمانة الاتحاد الجمركي والاقتصادي لوسط افريقيا التي يقع مقرها في بانغي الى الأمانة التنفيذية للجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط افريقيا لمتابعة وتسهيل تنفيذ الدول الأعضاء للإصلاحات والالتزامات التي التزمت بها في إطار المعاهدة. ويمثل توسيع التجارة داخل المجموعة أحد الأهداف الرئيسية للاتحاد الجمركي والاقتصادي لوسط افريقيا، وسيكون الهدف هو عكس اتجاه التدني الذي حدث مؤخرا في المستوى المنخفض من قبل في الصادرات بين أعضاء المجموعة.

١٧ - وعلى صعيد الاتحاد الاقتصادي لبلدان البحيرات الكبرى، شلت الحرب الأهلية في رواندا أمانة الاتحاد الواقعة في جيسينيي وعرقلت التنفيذ أنشطة تعاونية مثل الاتحاد الجمركي الذي كان من المخطط إنشاؤه بدءا بإزالة التعريفات في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥. وتميل التجارة المسجلة بين أعضاء الاتحاد الى تشكيل أقل من ١ في المائة من مجموع صادرات الاتحاد.

١٨ - وأنشئ تجمع جديد، هو اتحاد شرق افريقيا، في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ بتوقيع رؤساء دول أوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة وكينيا على معاهدة تنص على ما يلي: (أ) إنشاء لجنة ثلاثية تكون مسؤولة عن تعزيز التعاون في مجالات مختلفة، تشمل الشؤون السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأمن؛ (ب) إزالة قيود السفر والحواجز الجمركية فورا بين البلدان الثلاثة؛ (ج) التعاون القطاعي في مجالات الطيران، والأرصاد الجوية، والزراعة، ومصائد الأسماك، وتربية الحيوانات الداجنة، والطاقة، والسياحة، وحماية الحيوانات البرية والبيئة، والصحة، والتعليم، والعلم والتكنولوجيا، القانونية والقضائية، وتبادل المعلومات، والتدريب والتعاون في عمليات الأمن. والجنة الثلاثية مكلفة أيضا بحل القضايا المعلقة للاتحاد السابق الذي كان يحمل نفس الإسم، بما في ذلك أصوله والتزاماته، وتعزيز المؤسسات الباقية.

١٩ - وجرى تحويل منطقة التجارة التفضيلية لدول شرق افريقيا والجنوب الإفريقي الى السوق المشتركة لدول شرق افريقيا والجنوب الافريقي بالتوقيع على معاهدة هذه السوق في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣، عندما قبلت أريتريا وسيشيل ومدغشقر أيضا في عضويتها، مما رفع مجموع عدد الأعضاء الى ٢٢ بلدا. وفي إطار هذه السوق المشتركة، سيولى اهتمام أكبر للتعاون في القطاعات الحاسمة التي يرجح أن يكون لها تأثير على النمو والتنمية والتجارة . وتشمل هذه القطاعات مزيدا من التصنيع، وتوسيع التجارة فيما بين الأعضاء، وإنشاء هياكل أساسية للنقل والاتصال تكون أقل تكلفة وموثوقة وأكثر فعالية، وتطوير الزراعة لضمان الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي. وتهدف السوق المشتركة الى زيادة التجارة بين الأعضاء من مستواها الحالي البالغ زهاء ٦ في المائة من مجموع الصادرات الى ما يزيد على ٢٥ في المائة بحلول السنة ٢٠٠٠.

٢٠ - كان التوقيع في آب/أغسطس ١٩٩٢ على المعاهدة المنشئة للاتحاد الإنمائي للجنوب الافريقي خطوة هامة لدول الجنوب الافريقي للانتقال من التعاون الإقليمي - كما كان جاريا في عهد سلف هذا الاتحاد، وهو مؤتمر التنسيق الإنمائي للجنوب الإفريقي - الى التكامل الإقليمي. ودخلت المعاهدة حيز النفاذ في ٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣. وسيبني الاتحاد الإنمائي على الأسس التي وضعها مؤتمر التنسيق الإنمائي للجنوب الإفريقي مع التركيز على مشاركة الشعوب والالتزام الحقيقي من جانب الحكومات بعملية البناء المجتمعي. ولتوعية شعوب المنطقة وإشراكها، نظمت حلقات دراسية وحلقات عمل على المستويين الوطني والإقليمي في جميع أنحاء المنطقة، وهو ما أسفر عن وضع البروتوكولات التقنية التي تحدد وتعرف القطاعات والأنشطة المختلفة التي سيشملها التعاون. وأصبحت جنوب افريقيا العضو الحادي عشر في الاتحاد الإنمائي للجنوب الافريقي عندما انضمت الى المعاهدة في عام ١٩٩٤.

٢١ - وفي عام ١٩٩٢ اعتمدت الدول الأعضاء في لجنة المحيط الهندي برنامجا إقليميا متكاملا لتنمية التجارة يهدف الى تنمية تجارة الدول الأعضاء بمشاركة الفعاليات الاقتصادية في ذلك، وتأمين إنشاء هياكل إنتاجية فعالة، وتعزيز تنميط المنتجات وتسهيل استيعاب المعلومات التجارية، وإزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية أمام التجارة بين الدول الأعضاء بهدف إنشاء منطقة تجارة حرة. وقد نفذ هذا البرنامج جزئيا بنهاية عام ١٩٩٣.

٢٢ - وفيما يتعلق بتجمعات التعاون مثل اللجنة الدائمة المشتركة بين الدول لمكافحة الجفاف في منطقة الساحل، ومجلس الوفاق، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالجفاف والتنمية، ومنظمة إدارة وتنمية حوض نهر كاجيرا، ولجنة حوض بحيرة تشاد، وهيئة ليبتاكو - غورما للتنمية المتكاملة، وهيئة حوض النيجر، ومنظمة تنمية حوض نهر غامبيا، ومنظمة تنمية نهر السنغال، فإن المشاكل المالية المستمرة الناتجة عن عدم دفع بعض الدول الأعضاء الاشتراكات المقررة عليها دفعت بالكثير من هذه المنظمات الى إعادة تشكيل أماناتها وتخفيض عدد الموظفين فيها وتركيز الاهتمام على تعبئة الدعم التقني والمالي الدولي، لبرامج ومشاريع التنمية دون الإقليمية التي تضطلع بها.

باء - آسيا ومنطقة المحيط الهادئ

٢٣ - في أيار/مايو ١٩٩٢ أعلن وزراء التجارة في البلدان الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي عن هدف إنشاء سوق مشتركة بحلول عام ٢٠٠٠ . وفي وقت لاحق وضع جدول زمني لتطبيق نظام موحد للتعريفات الجمركية.

٢٤ - وبهدف إعادة تنشيط التعاون في إطار منظمة التعاون الاقتصادي، اعتمدت الدول الأعضاء - التي تضم الآن جمهوريات وسط آسيا المستقلة حديثا - خطة عمل كيتا وإعلان اسطنبول بشأن المناظير الطويلة الأجل للمنظمة، اللذين يوفران الغطاء اللازم للأنشطة في منطقة المنظمة في العقد القادم . وتحتوي خطة عمل كيتا، بوجه خاص، مبادئ توجيهية وأهدافا يتعين إنجازها بحلول عام ٢٠٠٠ أو قبله في مجالات

النقل والاتصالات والتجارة والطاقة والصناعة والزراعة والسياحة وتنمية الموارد البشرية كما تنص على إنشاء صندوق خاص للمنظمة لدراسات الجدوى بمساهمة مكتتب فيها تبلغ ٠٠٠ ٣٠٠ من دولارات الولايات المتحدة.

٢٥ - ووفقا للقرار الذي اتخذه اجتماع رؤساء دول وحكومات رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي في عام ١٩٩١، اعتمد ترتيب للتجارة التفضيلية للرابطة في القمة المعقودة في نيسان/ابريل ١٩٩٣. وطلب من الدول الأعضاء أن تستكمل جميع الاجراءات الرسمية لإدخال الترتيب المذكور حيز النفاذ بما في ذلك الانتهاء من جداول الامتيازات وعملية التصديق قبل كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥؛ وسيشتمل الترتيب على تدابير لتحرير التجارة تتعلق بالتعريفات وشبه التعريفات والإجراءات غير الجمركية والمباشرة المتعلقة بالتجارة. وفي هذه الفضون، تمثل التجارة حاليا بين بلدان الرابطة ما بين ٨ و٩ في المائة من مجموع صادرات الرابطة.

٢٦ - ويمثل توسيع عضوية اتفاق بانكوك أولوية رئيسية من أولويات الاتفاق. وكان استكمال الإجراءات في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ من أجل انضمام بابوا غينيا الجديدة الى الاتفاق وإعلان الصين في نيسان/ابريل ١٩٩٤ انضمامها تطورين هامين. ويهدف الاتفاق الى توسيع التجارة والتدفقات الاستثمارية بين الدول الأعضاء؛ وفي هذا الصدد، مالت التجارة بين أعضاء المجموعة الى التراوح بين ١,٧ و٢,٥ في المائة من مجموع صادرات المجموعة منذ عام ١٩٨٥.

٢٧ - وعملا بالقرار الذي اتخذه اجتماع رؤساء حكومات رابطة أمم جنوب شرقي آسيا في كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ بصدد إنشاء منطقة تجارة حرة للرابطة، قام المجلس الوزاري لمنطقة التجارة الحرة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ باستكمال تفاصيل الخطة المشتركة للتعريفات الجمركية التفضيلية الفعلية - وهي الآلية اللازمة لتحقيق منطقة التجارة الحرة - التي بدئ رسميا بتنفيذها بعد ذلك في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣، حسبما كان مقررا. وتهدف الخطة الى تخفيض التعريفات الجمركية على جميع التجارة في السلع الزراعية المصنعة والمجهزة المتبادلة بين بلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا الى ما يتراوح بين الصفر و٥ في المائة في فترة ١٥ سنة. وستجري أيضا معالجة القيود الكمية وغيرها من القيود غير الجمركية، وقد أخذت البلدان الأعضاء في الرابطة في تبادل قوائم بهذه القيود. ومن التطورات الهامة الأخرى إعادة تشكيل أجهزة الرابطة الخاصة بالتعاون الاقتصادي بإلغاء اللجان الاقتصادية الخمس التابعة للرابطة وإضفاء الصفة المؤسسية على اجتماع كبار الموظفين الاقتصاديين بوصفه الآلية التي تشرف على جميع جوانب التعاون الاقتصادي؛ وستكمال إعادة تشكيل أمانة الرابطة، وبدء الأمانة المعاد تشكيلها عملها في كانون الثاني/يناير ١٩٩٣؛ ومواصلة التعاون مع الشركاء في الحوار؛ وتشكيل المحفل الإقليمي للرابطة في عام ١٩٩٤ لتعزيز الأمن الإقليمي وتجري زيادة تقوية عملية التكامل الإقليمي في شرق آسيا بتعزيز مثلثات النمو من أجل إعطاء دفعة للاستثمار داخل الإقليم والانتاج من أجل الصادرات الى الإقليم والى أماكن أخرى. ومن أمثلة ذلك المثلث الجنوبي الذي يضم سنغافورة وولاية جوهور الماليزية وجزر رياو الإندونيسية.

٢٨ - أخذت المجموعة الميلانيزية الرائدة، المكونة من بوابوا غينيا الجديدة وجزر سليمان، وفانواتو، تبرز كأول تجمع "تكاملي" يضم بلدانا نامية في جنوب المحيط الهادئ. وبموجب اتفاق التجارة للمجموعة، الذي دخل حيز النفاذ في ١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، تجري التجارة بين البلدان الثلاثة معفاة من الضرائب الجمركية فيما يتعلق بالطونة من جزر سليمان، والشاي من بابوا غينيا الجديدة ولحوم البقر من فانواتو. وفي هذا الصدد أيضا، اتفق رؤساء الدول في اجتماعهم لعام ١٩٩٤ على توسيع نطاق المنتجات التي يمكن الاتجار بها المشمولة باتفاق التجارة الحرة. واتفق الاجتماع ذاته، بالاضافة الى بحث المسائل السياسية التي تؤثر على الاستقلال الإقليمي، على توسيع نطاق التعاون الى مجالات جديدة، وبخاصة التعاون بصورة وثيقة في إقامة إطار إقليمي وحيد من القانون والممارسات لتنظيم صناعة الأحراج في المجموعة، التي تمثل مصدرا رئيسيا للنقد الأجنبي للبلدان الثلاثة؛ وعلى النظر، بعد دراسة تجرى، في إمكانية دمج الخطوط الجوية الوطنية المستقلة، التي لم تكن مربحة في السنوات الأخيرة؛ وعلى دراسة خيارات لعقد مهرجان سنوي للفنون الميلانيزية لتعزيز التعاون الثقافي والوعي بين الدول الثلاث، فضلا عن السياحة.

جيم - أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

٢٩ - تكون تجمع جديد في تموز/يوليه ١٩٩٤ بالتوقيع على المعاهدة المنشئة لرابطة دول الكاريبي التي تشمل البلدان والأقاليم المطلة سواحلها على البحر الكاريبي. وتضم الرابطة خمسا وعشرين دولة عضوا، هي أنتيغوا وبربودا، بربادوس، بليز، بنما، ترينيداد وتوباغو، جامايكا، جزر البهاما، الجمهورية الدومينيكية، دومينيكا، سان فنسنت وجزر غرينادين، سانت كيتس ونفيس، سانت لوسيا، السلفادور، سورينام، غرينادا، غواتيمالا، غيانا، فنزويلا، كوبا، كوستاريكا، كولومبيا، المكسيك، نيكاراغوا، هايتي، وهندوراس؛ وعدة أقاليم تابعة (كأعضاء مشاركين)، هي، أنغيلا، وبرمودا، وجزر كايمان، وجزر تركس وكايكوس، وجزر فيرجن البريطانية، ومونتسيرات، وغوادلوب، وغيانا الفرنسية، ومرتينيك، وأروبا، وجزر الأنتيل الهولندية. ويمكن للبلدين المتقدمي النمو اللذين يملكان أقاليم تابعة لهما في المنطقة (فرنسا وهولندا) المشاركة كعضوين مشاركين مسؤولين عن أقاليمهما. والأهداف الرئيسية للرابطة هي تعزيز التكامل الاقتصادي، وتنمية إمكانيات البحر الكاريبي وتعزيز التعاون الهادف في المجالات السياسية والثقافية والعلمية والاجتماعية والتكنولوجية.

٣٠ - وناقش مجلس النظام الاقتصادي لأمريكا اللاتينية في حزيران/يونيه ١٩٩٤ العلاقات الاقتصادية بين أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي والولايات المتحدة واعتمد إعلانا طالب فيه، ضمن أمور أخرى، بإنهاء جميع حالات الحظر في المنطقة وأكد من جديد مبدأ حرية التجارة.

٣١ - وتنظر الدول الأعضاء في رابطة التكامل لأمريكا اللاتينية في اقتراح قدم في أوائل عام ١٩٩٤ لإنشاء منطقة تجارة حرة لأمريكا الجنوبية من خلال الإلغاء التدريجي للتعريفات الجمركية خلال ١٠ سنوات. وفيما يتعلق بالتجارة فيما بين بلدان الرابطة، فقد بلغ نصيبها من مجموع صادرات الرابطة حوالي ١٠,٩ في المائة في عام ١٩٩٠ وارتفع الى حوالي ١٦,٧ في المائة في عام ١٩٩٢. وتتيح اتفاقات الرابطة للدول

الأعضاء إبرام اتفاقات تجارية تفضيلية دون إقليمية تكون متسقة مع الإطار الإقليمي. وعلى هذا النحو، أبرم كثير من الاتفاقات الجديدة للتجارة الحرة؛ منها على سبيل المثال أن كولومبيا وشيلي تفاوضتا واتفقتا على خطة للتجارة الحرة بدأ نفاذها في عام ١٩٩٤ وتستهدف تحرير التجارة الثنائية بحلول ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩؛ ووقعت مجموعة الثلاثة، التي أنشأتها فنزويلا وكولومبيا والمكسيك في عام ١٩٩١، اتفاقا في حزيران/يونيه ١٩٩٤ ينشئ منطقة تجارية حرة من خلال الإلغاء التدريجي للتعريفات الجمركية عن معظم تجارتها داخل الإقليم.

٣٢ - وأنشئ نظام التكامل لأمريكا الوسطى في عام ١٩٩١ ليكون الوكالة العامة الرئيسية للتكامل في أمريكا الوسطى. وبدأت أمانة النظام، التي يوجد مقرها في السلفادور، أعمالها في شباط/فبراير ١٩٩٣. ومنذ ذلك الحين، والأمانة تشترك في أنشطة النظام وتعمل على إنشاء وتشغيل النظام الفرعي الاجتماعي وإقامة الصلات بين هذا النظام الفرعي والنظامين الفرعيين الآخرين (الثقافي والاقتصادي).

٣٣ - يشكل النظام الفرعي الاقتصادي لنظام التكامل لأمريكا الوسطى السوق المشتركة لأمريكا الوسطى. وفي ١ نيسان/ابريل ١٩٩٣ وقعت أربع من الدول الخمس الأعضاء في السوق المشتركة (السلفادور وغواتيمالا ونيكاراغوا وهندوراس) اتفاقا بشأن منطقة التجارة الحرة لأمريكا الوسطى، الى جانب ثلاثة اتفاقات أساسية تتعلق على التوالي بالتعريفة الجمركية لأمريكا الوسطى، والقواعد المتعلقة بالممارسات غير المنصفة والقواعد المتعلقة بالمنشأ. وهذه المبادرة تهدف الى تنشيط تحرير وتوسيع التجارة داخل الإقليم. وقد بلغت التجارة داخل السوق المشتركة في عام ١٩٩٢ ما نسبته ١٣,٦ في المائة من مجموع صادرات المجموعة، وكانت تلك هي أدنى نسبة حصلت منذ عام ١٩٨٠. وبالاضافة الى ذلك، وقع بروتوكول للمعاهدة المنشئة للسوق المشتركة في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣ من قبل رؤساء الدول الأعضاء الخمس مع رئيس بنما لاستعراض المعاهدة الأصلية وتكييفها حسب الوضع الراهن. وقد جاء اشتراك بنما بعد أن وقع رؤساء أمريكا الوسطى ونظيرهم البنمي على إعلان مشترك يبين اعتزامهم جعل بنما عضوا كاملا في السوق المشتركة. وفضلا عن ذلك، أنشئ مثلث التجارة الشمالي في أيار/مايو ١٩٩٢ بتوقيع رؤساء السلفادور وغواتيمالا وهندوراس على إعلان نويفا أكوتيبيكي الذي ينص على إنشاء منطقة تجارة حرة تبدأ عملها اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣. وأصبح المثلث في وقت لاحق مجموعة الأربعة لأمريكا الوسطى بإدخال نيكاراغوا في المجموعة أثناء اجتماع للرؤساء في نيسان/ابريل ١٩٩٣.

٣٤ - وعملا بقرار باراهونا الموقع في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ في اجتماع لرؤساء مجموعة الإندين والقرارات اللاحقة التي اتخذتها لجنة اتفاق كارتاخينا، دخلت منطقة تجارة حرة حيز النفاذ في ١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢ بين إكوادور وبوليفيا وفنزويلا وكولومبيا. وتجري التجارة بين هذه البلدان منذ ذلك الحين بدون أية قيود أو رسوم، وفي عام ١٩٩٢ بلغت نسبتها حوالي ٦,٢ في المائة من مجموع صادرات المجموعة. وبالاضافة الى ذلك، اعتمدت تعريفة جمركية خارجية موحدة في آذار/مارس ١٩٩٣.

٣٥ - واستهلت الدول الأعضاء في السوق المشتركة للمخروط الجنوبي، وفقا لبرنامج متفق عليه لتخفيض التعريفة الجمركية يعدل كل ستة شهور، تنفيذ أربع عمليات لخفض التعريفة الجمركية خلال الفترة ١٩٩٢ الى ١٩٩٣، أسفرت عن تخفيض إجمالي للرسوم الجمركية نسبته ٨٢ في المائة. ونفذت مجموعة جديدة من تخفيضات التعريفة الجمركية (٧ نقاط مئوية) في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤، كما خفضت قائمة الاستثناءات من تحرير التجارة التفضيلية بمقدار ٢٠ في المائة. وفي هذه الأثناء، بلغت التجارة فيما بين بلدان السوق المشتركة للمخروط الجنوبي في عام ١٩٩٢ حوالي ١٨,٢ في المائة من مجموع صادرات المجموعة وهي في ازدياد. ويتوخى أيضا وضع تعريفة جمركية خارجية موحدة، وتعقد الدول الأعضاء اجتماعات للنظر في المسائل المختلف عليها، لا سيما مستوى التعريفة الجمركية وتاريخ تطبيقها. وفيما يتعلق بالعلاقات مع البلدان الأخرى في المنطقة، اتفقت الدول الأعضاء في السوق المشتركة للمخروط الجنوبي في أيار مايو ١٩٩٤ على التفاوض بصورة جماعية على اتفاقات تجارية تفضيلية في المنطقة.

٣٦ - وشرع الاتحاد الكاريبي في تنفيذ تخفيض على مراحل لتعريفته الجمركية الخارجية الموحدة الى حد أقصى قدره ٢٥ في المائة بحلول عام ١٩٩٨. وبهدف تعزيز التعاون التجاري مع البلدان المجاورة، وافق المحفل الاستشاري الأول للاتحاد الكاريبي وأمريكا الوسطى على متابعة التعاون بين المنطقتين الفرعيتين. وبالمثل، وقع في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢ اتفاق للتجارة والاستثمار بين الاتحاد الكاريبي وفنزويلا، ليدخل حيز النفاذ في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣. وينص هذا الاتفاق على دخول سلع الاتحاد دخولا وحيد الاتجاه ومعفى من الرسوم الى السوق فنزويلية.

٣٧ - ونظر أيضا المؤتمر الإستثنائي للاتحاد الكاريبي الذي عقد في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢ أيضا في تقرير معنون "حان وقت العمل" قدمته لجنة جزر الهند الغربية المكونة من ١٥ عضوا التي أنشأها مؤتمر الاتحاد الكاريبي لعام ١٩٨٩ لتقديم توصيات لتعميق عملية التكامل وتعزيز الاتحاد الكاريبي. واعتمد المؤتمر الاستثنائي بصفة أساسية التوصيات الرئيسية في التقرير، وترتب على تنفيذها بعد ذلك سلسلة من التغييرات داخل الاتحاد. وتشمل هذه التوصيات إنشاء مجتمع وزراء الكاريبي (ويضم وزراء الاتحاد الكاريبي في كل دولة عضو) الذي سيحل في النهاية محل مجلس السوق المشتركة باعتباره ثاني أعلى هيئة للاتحاد الكاريبي؛ واعتماد "ميثاق المجتمع المدني" للاتحاد الكاريبي؛ وتعديلات لمعاهدة شاغواراماس المنشئة للاتحاد الكاريبي كوسيلة لتحديث أحكام الإطار القانوني للاتحاد الكاريبي للقرن الحادي والعشرين؛ وإنشاء رابطة لدول الكاريبي (انظر الفقرة ٢٩ أعلاه). وأنشئ أيضا مكتب مؤتمر الاتحاد الكاريبي الذي يضم ثلاثة رؤساء دول والأمين العام وله صلاحية "المبادرة بتقديم مقترحات وتسجيل أحدث أحوال التوافق في الآراء، وتعبئة الجهود وتأمين تنفيذ قرارات الاتحاد الكاريبي بطريقة سريعة ومستنيرة". ويعكف المكتب على معالجة بعض المسائل الملحة المطروحة على الاتحاد الكاريبي، مثل تسهيل تنفيذ قرارات الاتحاد والإشراف على إعادة تشكيل مؤسسات وهيئات الاتحاد الكاريبي.

خامسا - التعاون بين الجنوب، والجنوب على نطاق عالمي

٣٨ - يمارس التعاون بين الجنوب والجنوب بوجه عام، حتى هذا اليوم، ضمن إطار ترتيبات دون إقليمية وإقليمية، وبالرغم من أن إمكانيات ذلك التعاون على الصعيد العالمي معترف بها بوجه عام، فإن أمثلة تطبيقه العملي على ذلك الصعيد مازالت قليلة. وقد يكون أحد أسباب ذلك أنه في حين أن برامج التعاون والتكامل الاقتصاديين على الصعيدين دون الإقليمي والإقليمي كانت تشكل سمة من سمات الحقبة التالية للاستعمار، فإن التعاون بين الجنوب والجنوب على نطاق عالمي لم يكتسب الصفة المؤسسية إلا في الثمانينات تحت رعاية مجموعة الـ ٧٧ وحركة بلدان عدم الانحياز باعتماد برنامج عمل كراكاس في أيار/مايو ١٩٨١[٤].

٣٩ - وقد قوبل برنامج عمل كراكاس، الذي نشأ عن المؤتمر الرفيع المستوى لمجموعة الـ ٧٧ المعني بالتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية بحماس من قبل البلدان النامية. وقد اتضح من المناقشات التي جرت في المؤتمر أن التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية يمكن أن يوفر وسيلة للبلدان النامية للاستفادة بصورة أوفى من أوجه التكامل القائمة والممكنة في اقتصاداتها. وقد اشتمل برنامج العمل على توصيات محددة في ميادين المال والتصنيع والتعاون التقني . وبرنامج العمل عبارة عن وثيقة شاملة تتضمن تطلعات البلدان النامية، ووضع إجراء ليس فحسب لوضع توصياته من قبل الخبراء في ميادين محددة، بل أيضا لإجراء استعراض ومتابعة دوريين لتنفيذه من خلال آلية لجنة حكومية دولية للمتابعة والتنسيق تعقد اجتماعات دورية.

٤٠ - والأفكار المضمنة في برنامج عمل كراكاس صالحة اليوم كما كانت في عام ١٩٨١. ففي ميدان التكنولوجيا، على سبيل المثال، اشتملت التوصيات على استكمال للقدرات الموجودة في مؤسسات ووكالات التكنولوجيا الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية والأقاليمية في البلدان النامية؛ وعلى عقد اجتماعات لأفرقة من الخبراء لتحديد المشاكل ذات الأهمية المشتركة ولانتقاء مشاريع لإقامتها بتدابير مشتركة؛ وتحديد التدابير اللازمة لتعزيز التعاون العلمي والتقني فيما بين البلدان النامية ووضع ترتيبات للمعاملة التفضيلية المتبادلة؛ وإنشاء لجان عمل في قطاعات مختارة لتكون بمثابة عوامل تعزيز وحفز للتنمية التكنولوجية؛ وإنشاء شبكات من المؤسسات العلمية والتكنولوجية لتبادل المعلومات والخبرات وتحقيق التوافق بين الاستراتيجيات في ميدان التنمية العلمية والتكنولوجية؛ والقيام بالرصد والتقييم والتحليل بصورة مستمرة للقدرات المحتملة للتكنولوجيات المتقدمة وآثار هذه التكنولوجيات؛ وتعزيز التعاون في ميدان الملكية الصناعية وتبادل المعلومات في مجال الحصول على التكنولوجيات من البلدان المتقدمة النمو، بما في ذلك العقود النموذجية؛ وإجراء مفاوضات مشتركة، حيثما يكون ذلك ملائما، لشراء أو نقل تكنولوجيات محددة من البلدان المتقدمة النمو؛ وتعزيز نظام تبادل المعلومات التكنولوجية في إطار منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)؛ وإعداد نبذات تكنولوجية عن المنتجات والعمليات ذات الأهمية للبلدان النامية الأخرى؛ وتسهيل نقل التكنولوجيات من البلدان النامية الأخرى؛ والتعاون في تطوير تكنولوجيات جديدة متعلقة

بالطاقة؛ وعقد اجتماعات لرؤساء الوكالات الوطنية للعلم والتكنولوجيا في البلدان النامية لإعطاء توجيهات لمجموعة الـ ٧٧ بخصوص هذه المسائل.

٤١ - وبالرغم من مرور أربعة عشر عاما على وجود برنامج عمل كراكاس، فإن اعتماده لم يؤد الى التقدم الذي كان مؤملا فيه. فالاجتماعات القطاعية التي اشترطها برنامج العمل ولدت بعض الحماس الأولي، ولكن حضور الخبراء كما كان متوخى في الأصل أصبح بسرعة أمرا نادرا. وبالمثل كان هناك حماس أولي بين البلدان النامية تجاه اللجنة الحكومية الدولية للمتابعة والتنسيق، ولكن زخم ذلك الحماس أخذ يضعف مع تقدم الثمانينات واضمحل كثيرا فيما بعد. ويبدو أن فجوة السنوات الأربع التي مرت بين انعقاد الدورة الثامنة للجنة الحكومية الدولية في عام ١٩٩٣ في بنما سيتي والدورة السابقة لها (كوالا لمبور، ١٩٨٩) كانت مؤشرا على هذا الاهتمام المتناقص، وكذلك كان في واقع الأمر حضور ٤٠ فقط من البلدان النامية الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ الاجتماع الأخير في بنما.

٤٢ - وقد وضعت الدورة الثامنة للجنة الحكومية الدولية في بنما عدة توصيات تتعلق بجوانب مختلفة ذات أهمية مشتركة تتعلق بمتابعة برنامج عمل كراكاس. وفيما يتعلق بالتجارة، اشتملت التوصيات على التصديق على اتفاق النظام الشامل للأفضليات التجارية؛ وتوسيع التعاون بين الأونكتاد وتجمعات التعاون الإقليمية ودون الإقليمية؛ وتوفير الدعم لأنشطة قطاع الخدمات؛ وتكامل جهود المنظمات التجارية الرسمية وغرف التجارة ومجتمع رجال الأعمال؛ وزيادة التعاون بين المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم على الصعيد دون الإقليمي والإقليمي والعالمي؛ وتقديم الدعم لتطوير شبكة معلومات مركز الجنوب لتبادل بيانات الاستثمار والتجارة والتكنولوجيا التي تقوم بتطويرها مجموعة الـ ١٥.

٤٣ - وفيما يتعلق ببرنامج العمل للتعاون الاقتصادي الذي أنشأته حركة بلدان عدم الانحياز، قدم اقتراح يدعو الى مواصلة توجيه الدعوة الى رئيسي مجموعة الـ ٧٧ ومكتب التنسيق لبلدان عدم الانحياز لاشتراك كل منهما في اجتماعات الآخر. وأوصى البرنامج أيضا بتحقيق التوافق والتكامل، حيثما أمكن ذلك، بين برنامج عمل كراكاس وبرنامج العمل للتعاون الاقتصادي، وأيد اقتراح مؤتمر قمة جاكرتا لحركة بلدان عدم الانحياز في عام ١٩٩٢ بإنشاء لجنة تنسيق مشتركة لزيادة التعاون وتلافي الازدواجية في الجهود بين حركة بلدان عدم الانحياز ومجموعة الـ ٧٧.

٤٤ - وفيما يتعلق بآليات الدعم لبرنامج عمل كراكاس، أوصت اللجنة الحكومية الدولية في بنما، بين أمور أخرى، بعقد اجتماعات قطاعية كل سنة للمحافظة على زخم برنامج عمل كراكاس، وزيادة التنسيق بين المكاتب المحلية لمجموعة الـ ٧٧ فيما يتعلق بالتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية؛ وعقد اجتماعات بين الدورات للجنة التنسيق المشتركة تستغرق ثلاثة أيام على الأقل في نيويورك قبل الاجتماع السنوي لكبار المسؤولين في مجموعة الـ ٧٧ . وأوصى الاجتماع أيضا بتعزيز أنشطة التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية داخل إطار القطاع الخاص وتنظيم حلقات دراسية توجيهية بمساعدة الأمم المتحدة. وأعرب

عن التقدير لتقرير لجنة الجنوب ووضع عدة توصيات، منها على وجه الخصوص وجوب إيلاء اهتمام لقطاع الخدمات بالنظر الى أهميته ووجوب إنشاء آلية للبلدان النامية لمناقشة المواضيع المتعلقة بالدين.

٤٥ - وقد بدئ تحت مظلة مجموعة الـ ١٥ بحوالي ١٩ مشروعا للتعاون فيما بين البلدان النامية الراغبة، تشتمل على مشاريع متعلقة بالبيئة والتعدين والأنهار وإصلاح مستجمعات الأمطار؛ وإجراء بحوث جيولوجية ومعدنية؛ والربط الشبكي الخارجي للاتصالات السلكية واللاسلكية العامة؛ والتعاون التقني فيما بين البلدان النامية؛ والتعاون في تصميم وتنفيذ مشاريع الغاز النفطي والمشاريع البتروكيميائية؛ وإنشاء مركز للجنوب لترويج الطاقة المتجددة؛ وإنشاء مصارف لجينات النباتات الطبية والعطرية؛ وتطبيقات الطاقة الشمسية؛ ومركز للتدريب على استخدام الحاسوب؛ ومركز للتدريب المهني؛ والتعاون في قطاع الأغذية؛ والسكان وتنظيم الأسرة؛ والدين الخارجي؛ ومشاريع النمو الذاتية الدفع؛ ومركز الجنوب لتبادل بيانات الاستثمار والتجارة والتكنولوجيا؛ وآلية مالية لتعزيز التجارة فيما بين البلدان النامية؛ واستخدام وتنمية المواد الخام المعدنية اللافلزية؛ ونقل التكنولوجيا والتنمية؛ ومحفل للأعمال التجارية والاستثمار.

٤٦ - وقد كان هناك حماس عظيم بين البلدان المعنية لهذه المبادرة الجديدة الرئيسية للتعاون بين الجنوب والجنوب، التي تجاوزت أهداف برنامج عمل كراكاس نظرا الى أنها كانت ترمي، مع تقدم الاجتماعات السنوية للمجموعة، الى التعبير على مستوى رؤساء الحكومات عن المشاكل الاقتصادية التي يواجهها الجنوب والى الدخول مع الشمال في حوار بناء. وكانت أهم هذه المسائل تلك المتعلقة بالدين الخارجي والتجارة الدولية، مع تركيز خاص على تجارة السلع الأساسية. وقد بلغت الآمال ذروتها مع اجتماع القمة المعقود في السنغال في عام ١٩٩٢ . ومنذ ذلك الحين، يمكن القول إن الاهتمام في مجموعة الـ ١٥ اتخذ يتناقص.

٤٧ - وفيما يتعلق بالمشاريع التي بدئ بتنفيذها في إطار برنامج التعاون، كان التقدم في معظمها بطيئا.

سادسا - تقييم التعاون بين الجنوب والجنوب في قطاعات معينة

ألف - التجارة بين الجنوب والجنوب

٤٨ - يجري التعاون بين الجنوب والجنوب بوجه عام، كما هو مبين في الفقرتين ٧ و٨ أعلاه، ضمن مجموعات دون إقليمية وإقليمية، حيث الاهتمام منصب، إلا في حالات قليلة، على تحرير التجارة والى حد ما على التعاون النقدي والمالي أيضا. وفي السنوات الأخيرة، أخذت عملية التحرير الاقتصادي، ضمن إطار برامج التكيف الهيكلي في كثير من الأحيان، توجد تقاربا أشد في السياسة فيما بين البلدان النامية وانخفاضا عاما في الحواجز التي تعترض التجارة المتبادلة. ولهذه العملية أثر مفيد بصورة واضحة على التجارة بين الجنوب والجنوب، التي أخذت طريقا صاعدا مطردا منذ منتصف الثمانينات، مع اكتساب التجارة في المصنوعات، أهمية متزايدة.

الجدول ١ - التجارة بين البلدان النامية حسب المنطقة، ١٩٧٠-١٩٩٢[أ]
(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

المنشأ (مصدر من) البلدان النامية في		الجهة المقصودة (مستورد الى) البلدان النامية في				العالم
		آسيا	افريقيا	أمريكا	أوقيانيا	المجموع	
آسيا	١٩٧٠	٦ ١١٥	٨٩٥	٥٠٧	٨٩	١٠	٤٨٢
	١٩٨٠	٦٤ ٣٨٩	٦ ٨٩٤	١٥ ٧٦٤	٦٨٢	٢٣٢	٢ ١٨٤
	١٩٨٦	٩٤ ١٨٤	٧ ٢٣٢	١٠ ٣٩٤	٥٨٥	٣٧٢	٢ ١٢١
	١٩٩٠	١١٩ ٠٠٨	١٢ ٦٤٣	٩ ٦٥٣	١ ١١٠	٤٠٤	٢ ٨٢١
	١٩٩١	٢٣١ ٠٣٧	١٥ ٦٧٠	١٢ ٤٦٠	١ ١٧٨	٦٢٠	٣ ٣١٧
	١٩٩٢	٢٧٦ ٦١٦	١٢ ٦٨٢	١٦ ٤١١	١ ١٦٩	٥٢٦	٣ ٢٤٠
افريقيا	١٩٧٠	٤٩٤	٦٧٢	٢٣٦	٨	٣ ٥١٩	١٧ ٥١٣
	١٩٨٠	٣ ٢٦٤	٢ ٩٧٨	٥ ٨٧٩	١٠٨	٢٩ ٦٤٥	١٠٧ ٠٧٩
	١٩٨٦	٢ ٥٩٠	٢ ٠٢١	١ ٣٧٤	١٢	٢٢ ٠١٧	٨٦ ٠٤٥
	١٩٩٠	٣ ٦٢٤	٣ ٩٣٣	٧٠٨	٣٢	٢٠ ٥٦٦	١٣٣ ٥٩٦
	١٩٩١	٣ ٧٦٨	٤ ٤٦٧	١ ٠٣٢	٥٤	٣٣ ٨٨٦	١٣٦ ٦٤٤
	١٩٩٢	٣ ٥٠٤	٥ ٢٢٩	١ ٢١١	٣٣	٤٠ ١٨١	١٣٥ ٤٢٩
أمريكا	١٩٧٠	٣٠٣	٨٩٥	٥٠٧	٨٩	٣ ٥١٩	٢٧ ١٢٦
	١٩٨٠	٣ ٧٦٣	٦ ٨٩٤	١٥ ٧٦٤	٦٨٢	٢٩ ٦٤٥	١٧٢ ٩١٥
	١٩٨٦	٥ ١٠٧	٧ ٢٣٢	١٠ ٣٩٤	٥٨٥	٢٢ ٠١٧	١٠٦ ٢٤٦
	١٩٩٠	٨ ١٤٥	١٢ ٦٤٣	٩ ٦٥٣	١ ١١٠	٢٠ ٥٦٦	٥٥٧ ٢٤٩
	١٩٩١	٨ ٨٦٦	١٥ ٦٧٠	١٢ ٤٦٠	١ ١٧٨	٣٣ ٨٨٦	٦٢٠ ٨٦١
	١٩٩٢	٩ ٢٩٩	١٢ ٦٨٢	١٦ ٤١١	١ ١٦٩	٤٠ ١٦١	٧٠٠ ٢٤٠
أوقيانيا	١٩٧٠	٣	صفر	صفر	٧	١٠	٤٨٢
	١٩٨٠	١٤٣	صفر	٦	٨٣	٢٣٢	٢ ١٨٤
	١٩٨٦	٢٦٩	١	١	١٠٢	٣٧٢	٢ ١٢١
	١٩٩٠	٣٣٠	١	٣	١٧١	٥٠٤	٢ ٨٢١
	١٩٩١	٤٤٢	١	٣	١٧٤	٦٢٠	٣ ٣١٧
	١٩٩٢	٤٣٣	صفر	صفر	٩٣	٥٢٦	٣ ٢٤٠
المجموع	١٩٧٠	٧ ٠٢٢	١ ٧٤٦	٣ ٧٩٤	١٠٥	١٢ ٩٤٨	٥٨ ٠٢٢
	١٩٨٠	٩٢ ٤١٤	١٥ ٠٠٧	٤٤ ٦٩٦	٨٧٦	١٥٥ ٤٧٧	٥٩٦ ٨٩٨
	١٩٨٦	١٠٣ ١٨٨	١٢ ٣٤٠	٢٦ ٨٢٦	٧٠٢	١٤٤ ٩٤١	٤٥١ ٥٣٦
	١٩٩٠	٢٠٤ ١٦١	١٩ ٤٣٩	٢٨ ٦٤٨	١ ٣١٨	١٥٥ ٥١٤	٧٧٤ ٧٥٦
	١٩٩١	٢٤٤ ٨١١	٢٢ ٦٦٠	٣٦ ٧٠٧	١ ٤١٠	٣٠٧ ٠٠٨	٨٤٠ ٤٦٣
	١٩٩٢	٢٩٠ ٤٤٥	٢٠ ٠٧٥	٤٦ ٦٣٢	١ ٣٠٣	٣٥٨ ٤٥٦	٩٢٢ ٩٨١
العالم	١٩٧٠	٢٨ ٤٨٦	١١ ٨٣٦	١٨ ٦١٧	٧٣٨	٦٢ ٧٨٥	٣١١ ٩٠٥
	١٩٨٠	٢٧٠ ٠٧٦	٨٤ ٣٦٧	١٢٦ ١٠٥	٢ ٩٩٤	٥٠٤ ٠٣٥	٢ ٠٠٠ ٩٤٩
	١٩٨٦	٢٩٨ ٥٥٢	٦٠ ٥٢٥	٩٧ ٩٩٤	٣ ١٤٧	٤٠١ ٧٩٩	٢ ١١٢ ٩٨٩
	١٩٩٠	٥٢٧ ٨٧٦	٨١ ٩٣٨	١٣٢ ١٠٩	٥ ٠٣٦	٧٧٢ ٧٢٤	٣ ٣٩١ ٩٠٦
	١٩٩١	٥٩٩ ٠٧١	٨١ ٨٦٩	١٥٠ ٠١٢	٥ ١٥٣	٨٥٠ ٤٤٢	٣ ٤٣٨ ٥٦٦
	١٩٩٢	٦٨٩ ٠٩١	٨٢ ٨٠٣	١٧٧ ٧١٧	٥ ٣٧١	٩٥٥ ٧٠٣	٣ ٦٠٥ ٩٦٧

المصدر : حسابات أمانة الأونكتاد استنادا الى بيانات من الشعبة الإحصائية بالأمم المتحدة.

(أ) مقتبس من وثيقة الأونكتاد TD/B/CN.3/14.

٤٩ - ومع ذلك فالنمو التجارة يعود الى حد كبير للاقتصادات الدينامية لجنوب وجنوب شرقي آسيا، ولكن النمو السريع الذي حدث مؤخرا في التجارة المتبادلة بين بلدان السوق المشتركة للمخروط الجنوبي يمثل أيضا سمة رئيسية من سمات التجارة بين الجنوب والجنوب. وبالرغم من أوجه التقدم التي حدثت مؤخرا، فالتجارة بين الجنوب والجنوب مازالت صغيرة، وستحتاج زيادة توسيعها الى جهد كبير لإزالة العوائق التي مازالت قائمة، بما فيها الحواجز الجمركية وغير الجمركية، ولكنها ستحتاج أيضا الى تدابير لتنويع وتعزيز قدرات الإنتاج وجوانب التكامل وتحسين إجراءات دعم التجارة مثل الهياكل الأساسية المادية، والتمويل والمعلومات المتعلقة بالتجارة. وستؤدي تدابير مباشرة أخرى مثل المعارض التجارية والتعاون بين مؤسسات الأعمال دورا مفيدا أيضا.

٥٠ - إن سياسة التجارة في البلدان النامية الهادفة الى التأكيد على تحرير التجارة تسير جنبا الى جنب أيضا مع السياسات الأخرى ذات الاتجاه الخارجي وسياسات التكيف الهيكلي (تخفيض قيمة العملة، وتسهيل الاستثمار الأجنبي المباشر، والتحويل من القطاع العام الى القطاع الخاص، وتحرير الصناعات من القيود). وتقوم بلدان عديدة باتخاذ خطوات هامة لفتح اقتصاداتها وتعزيز دمجها في الأسواق العالمية. فهي تقوم بتخفيض وتبسيط تعريفاتها الجمركية، ويكون ذلك في كثير من الأحوال في إطار إصلاحات اقتصادية واسعة المدى. ويجري أيضا في عدد من البلدان من جانب واحد تنفيذ إجراءات هامة لتحرير الواردات في المجالات غير الجمركية.

٥١ - وفي خط موازٍ لتنفيذ تدابير التحرير سواء داخل التجمعات أو على الصعيد العالمي، بدئ بتنفيذ بعض المبادرات لزيادة التدفقات التجارية الأقاليمية فيما بين البلدان النامية. ومن أمثلة ذلك، المعرض التجاري الإفريقي العربي الأول الذي عقد في تونس في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣ برعاية منظمة الوحدة الإفريقية وجامعة الدول العربية وحكومة تونس. وهناك مبادرة أخرى تمثلت في مؤتمر محافظي البنوك المركزية وكبار المسؤولين فيها، الذي عقد لأول مرة في عام ١٩٩٠ كجزء من برنامج تعاون بين تنفيذيين اقتصاديين من افريقيا وأمريكا اللاتينية. وقام الأونكتاد بتنظيم المؤتمر الثاني، بالتعاون مع هيئة بروموسيونس إكستريوريس كاناریاس والغرف الرسمية للتجارة والصناعة وخطوط سانتا كروز دي تاناريف الملاحية في آذار/مارس ١٩٩٤ في سانتاكروز دي تاناريف، جزر الكناري (اسبانيا). وقد نظر المؤتمر، بين أمور أخرى، في دور البنوك المركزية في تعزيز التوسع التجاري والتعاون الاقتصادي بين افريقيا وأمريكا اللاتينية.

٥٢ - وأطلقت اللجنة التنفيذية لرابطة المؤسسات التجارية الإفريقية مبادرات تهدف الى الترويج للرابطة في البلدان الافريقية، وخاصة من خلال تكوين شبكة من ممثلي الرابطة في كل بلد افريقي، وإنشاء لجان دون إقليمية للمؤسسات التجارية، وتنظيم بعثات تجارية هدفها العام هو توسيع التجارة بين البلدان الافريقية. وفضلا عن ذلك، شدد وزراء التجارة الافريقيون، في مؤتمرهم المعقود في تونس العاصمة في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ الذي عني بجولة أوروغواي والاقتصادات الافريقية، على الحاجة، بين أمور أخرى، الى زيادة الجهود الوطنية لتعزيز تنويع الانتاج وتوسيع التجارة.

الجدول ٢ ـ التجارة داخل المنطقة وبين بلدان المجموعات في افريقيا[أ]

مجموعات البلدان	التجارة بين بلدان المجموعات (بملايين دولارات الولايات المتحدة)			التجارة داخل المجموعات الى مجموع التجارة في العالم (نسبة مئوية)		
	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢
افريقيا[ب]	٣ ٩٣٣	٤ ٨٦٧	٥ ٢٢٩	٥,٩	٦,٩	٧,٥
اتحاد المغرب العربي	٧٢٧	٧٧٢	٩٤٥	٢,٣	٢,٤	٣,٠
الاتحاد الجمركي والاقتصادي لوسط افريقيا	١٣٩	١١١	١٢٠	٢,٤	١,٩	٢,١
الاتحاد الاقتصادي لدول وسط افريقيا	١٧١	١٤٦	١٥٨	٣,٢	١,٩	٢,١
الاتحاد الاقتصادي لدول غرب افريقيا	١ ٤٧٠	١ ٤٢٥	١ ٥٦٧	٨,٣	٩,١	٧,٨
منطقة التجارة التفضيلية لدول شرق افريقيا والجنوب الافريقي	٦٦٢	٦٤٢	٧٠٧	٦,٦	٦,٥	٦,٧
الاتحاد الإنمائي للجنوب الافريقي	٣٦٠	٣٠٣	٣٣٣	٥,٢	٤,٤	٤,٤

المصدر : دليل إحصاءات التجارة الدولية والتنمية، ١٩٩٣ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع : E/F.94.II.D.24)، الجدول ١-١٣.

(أ) مقتبس من وثيقة الأونكتاد TD/B/CN.3/14.

(ب) حسابات أمانة الأونكتاد استنادا الى بيانات من الشعبة الاحصائية بالأمم المتحدة.

٥٣ - قام اجتماع المؤسسات التجارية في بلدان آسيا وأمريكا اللاتينية الواقعة في حوض المحيط الهادئ في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ في سنتياغو (شيلي) بإنشاء لجنة تنسيق عهد إليها بولاية وضع برنامج عمل وإقامة اتصالات مع منظمات التعاون في حوض المحيط الهادئ بهدف إعداد برامج مساعدة تقنية دعما للتجارة.

٥٤ - وفيما يتعلق بالتجارة بين بلدان آسيا، ثمة سمة بارزة تتصل بمعدلات النمو العالية المستمرة المشاهدة في جنوب شرقي آسيا نتيجة للاستغلال الفعال لجوانب التكامل دون الإقليمية، وتعزيز "مثلثات النمو" والتدفقات الاستثمارية السريعة[٥].

الجدول ٣ - التجارة داخل المنطقة وبين بلدان المجموعات في آسيا[أ]

مجموعات البلدان	التجارة بين بلدان المجموعات (بملايين دولارات الولايات المتحدة)			التجارة داخل المجموعات الى مجموع التجارة في العالم (نسبة مئوية)		
	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢
آسيا[ب]	١٩١ ٠٠٨	٢٣١ ٠٣٧	٢٧٦ ٦١٦	٢١,٤	٣٧,٢	٣٩,٥
مجلس التعاون الخليجي	٧ ٢٣٠	٧ ٠٣١	٧ ١٥٠	٨,٣	٨,٥	٧,٦
منظمة التعاون الاقتصادي	١ ٢٦٣	٩٧٧	١ ١٢٨	٣,٦	٢,٧	٣,٠
رابطة أمم جنوب شرقي آسيا	٢٦ ٢٨٨	٣١ ٣٨٧	٣٠ ٨٥٨	١٨,٦	١٩,٣	١٩,٤
اتفاق بانكوك	١ ٥١٢	١ ٧٦١	١ ٩٤١	٢,٢	٢,٣	٢,٤
رابطة جنوبي آسيا للتعاون الإقليمي	٨١١	٩٧٤	١ ٠٥٢	٨,٦	٩,١	٨,٦

المصدر : دليل إحصاءات التجارة الدولية والتنمية، ١٩٩٣ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع : E/F.94.II.D.24)، الجدول ١-١٣.

(أ) مقتبس من وثيقة الأونكتاد TD/B/CN.3/14.

(ب) حسابات أمانة الأونكتاد استنادا الى بيانات من الشعبة الاحصائية بالأمم المتحدة.

٥٥ - وفي أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، أخذت نتائج تثبيت سياسات الاقتصاد الكلي والتكيف الهيكلي والانفتاح على الاقتصاد العالمي من خلال اعتماد سياسات اقتصادية متحررة تظهر في أداء التجارة في المنطقة. وأخذت كل من التجارة داخل المنطقة والتجارة فيما بين البلدان الأعضاء في تجمعات التكامل دون الإقليمية تبدي انتعاشا طيلة التسعينات. فمثلا، بين عامي ١٩٩٠ و١٩٩٤، ارتفع نصيب التجارة داخل المجموعات الى أكثر من الضعف في مجموعة الإنديز والسوق المشتركة للمخروط الجنوبي. وارتفع أيضا الى ما يقارب ذلك المستوى الرائع في رابطة التكامل لأمريكا اللاتينية. وفضلا عن ذلك، فكون المنطقة تستوعب نسبة أكبر وآخذة في الازدياد من صادراتها العامة يمثل مؤشرا على تكامل متزايد بين البلدان[٦].

الجدول ٤ - الصادرات داخل منطقة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ومجملها، ١٩٩٠-١٩٩٤[b]

(ببلايين دولارات الولايات المتحدة والأنصبة المئوية)

	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤
رابطة التكامل لأمريكا اللاتينية					
- داخل المنطقة	١٢,٢	١٥,٠	١٩,٤	٢٣,٦	٢٦,٣
- الى العالم	١١٢,٧	١١٠,٦	١١٥,٧	١٢٢,٢	١٣٤,٦
رابطة التكامل/العالم	%١٠,٨	%١٣,٦	%١٦,٨	%١٩,٣	%١٩,٥
مجموعة الأنديز					
- داخل المنطقة	١,٣	١,٨	٢,٢	٢,٩	٣,٥
- الى العالم	٣٠,٨	٢٨,٦	٢٨,١	٢٨,٥	٢٩,٢
مجموعة الأنديز/العالم	%٤,١	%٦,٢	%٧,٩	%١٠,١	%١١,٩
السوق المشتركة للمخروط الجنوبي					
- داخل المنطقة	٤,١	٥,١	٧,٢	١٠,٠	١١,٤
- الى العالم	٤٦,٤	٤٥,٩	٥٠,٥	٥٤,٣	٥٩,٧
السوق المشتركة/العالم	%٨,٩	%١١,١	%١٤,٣	%١٨,٥	%١٩,١
السوق المشتركة لأمريكا الوسطى					
- داخل المنطقة	٠,٦	٠,٧	٠,٩	١,١	١,٢
- الى العالم	٣,٩	٤,٠	٤,٧	٥,١	٥,٨
السوق المشتركة/العالم	%١٦,٠	%١٧,٤	%١٧,٤	%٢٢,٤	%٢٠,٨
الاتحاد الكاريبي					
- داخل المنطقة	٠,٤	٠,٤	٠,٥	٠,٦	
- الى العالم	٣,٩	٣,٨	٤,١	٤,٣	
الاتحاد الكاريبي/العالم	%١٢,٦	%١١,٦	%١١,٦	%١٢,٨	
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي					
- داخل المنطقة	١٦,٠	١٩,٣	٢٤,٤	٢٩,٢	٣٢,٣
- الى العالم	١٢٢,٠	١٢٠,٣	١٢٧,٦	١٣٤,٩	١٤٨,٤
أمريكا اللاتينيةوالبحر الكاريبي/العالم	%١٣,١	%١٦,٠	%١٩,٢	%٢١,٧	%٢١,٨

المصدر : للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، "نظرة عامة أولية على اقتصاد أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ١٩٩٤ "Preliminary overview of the Latin American and Caribbean economy, 1994 " (LC/G.1846, 20 December 1994), Box 2.

(أ) مقتبس من وثيقة الأونكتاد TD/B/CN.3/14.

٥٦ - وعلى صعيد داخل المنطقة، حدث تطور هام على نحو خاص في مجال توسيع التجارة بين الجنوب والجنوب هو الشروع في الجولة الثانية من المفاوضات التجارية إثر اعتماد إعلان طهران في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ من قبل الاجتماع الوزاري للنظام الشامل للأفضليات التجارية. وهذه الجولة الثانية، التي أصبحت الآن في مرحلة متقدمة، تهدف الى تيسير عملية الانضمام الى النظام الشامل للأفضليات التجارية للبلدان الأخرى غير الـ ٤٨ بلدا التي اشتركت في الاتفاق الأول للنظام الشامل للأفضليات التجارية ودفع عجلة تبادل الامتيازات الى الأمام الى مجالات جديدة تشمل الإجراءات التجارية المباشرة، والحواجز غير الجمركية والاتفاقات القطاعية.

باء - التعاون النقدي والمالي

٥٧ - وفيما يتعلق بمجال التركيز الرئيسي الثاني في ترتيبات التكامل، وهو التعاون النقدي والمالي، تتمثل الوسيلة الرئيسية التي تستخدمها البلدان النامية في التعاون في هذا المجال في مرافق المقاصة والمدفوعات، رغم أنه بذلت أيضا محاولات للتعاون في مجال تحويل العملات وقامت بعض التجمعات بدراسة مسألة إنشاء اتحاد نقدي.

٥٨ - كان أداء مرافق المقاصة والمدفوعات في السنوات الأخيرة أفضل مما كان في الفترات التي سبقتها. فالنمو الحديث في التجارة داخل المجموعة صاحبته زيادة مناظرة في المعاملات التجارية التي تمر من خلال تلك المرافق. ومع ذلك فإن معظم التجارة داخل المجموعة والمعاملات التجارية المقناة بمجموعها تتركز في مرفقين، هما اتحاد المقاصة الآسيوي، الذي قام في عام ١٩٩١ بخدمة ١١ في المائة من مجموع التجارة داخل المجموعة و١٣ في المائة من مجموع المعاملات التجارية المقناة، والترتيبات المتبادلة للمدفوعات والائتمانات المصرفية لرابطة التكامل لأمريكا اللاتينية، التي قامت بخدمة ٧٦ في المائة و٨٤ في المائة على التوالي. أما المرافق الأخرى فقامت بخدمة مقادير متواضعة فقط من التجارة والمقاصة. وعلى الجانب الأكثر إيجابية، شرع بعض هذه المرافق في تنفيذ خطط ابتكارية للتقليل من استخدام النقد الأجنبي في المعاملات التجارية الإقليمية، مثل إدخال منطقة التجارة التفضيلية لدول شرق افريقيا والجنوب الافريقي استخدام شيك سياحي، بينما أنشئ فيما بين البلدان النامية الأخرى عدد محدود من المرافق المتعددة الأطراف لضمان تمويل التجارة وائتمانات التصدير، ويجري في بلدان أخرى تعبئة موارد مالية بصورة متزايدة من خلال إنشاء أسواق رأسمالية إقليمية.

سابعا - القضايا المستجدة والحقائق الجديدة

٥٩ - يتميز عالم ما بعد الحرب بتغيرات بعيدة المدى في الاقتصاد العالمي والهيكل السياسي، ولكن في الخمس الى العشر سنوات الماضية اتخذت هذه التغيرات طابعا استثنائيا حقا، منشئة ترابطا متزايدا في الاقتصاد العالمي، الذي تتمثل سماته الرئيسية في عولمة الاقتصاد وتحريره بصورة متزايدة، يصحب ذلك إنشاء وتوسيع كتل اقتصادية وتجارية تبنى حول المراكز الرئيسية للقوة الاقتصادية وأحيانا تشمل بلدانا متقدمة النمو وبلدانا نامية على السواء؛ ونشوء مراكز جديدة للنمو الاقتصادي في شرق آسيا ومنذ عهد أقرب في أمريكا اللاتينية أيضا؛ وتنامي العلاقة المتبادلة، وهو أمر له أهميته، بين الأجزاء المكونة للنظام الاقتصادي الدولي.

٦٠ - وجنبا الى جنب مع هذه التطورات يوجد تفكير جديد أساسي في مفاهيم نماذج التنمية الاقتصادية. ومع ذلك، فهناك في الوقت ذاته بلدان عديدة ليست مقتنعة تماما بأن الجواب يكمن بالضرورة في إيمان لا يتزعزع في فتح الاقتصادات ونبذ كامل لهياكل التخطيط والمراقبة والحماية المتعلقة بالصناعة المحلية. ومازالت هذه البلدان متخوفة من الآثار الاجتماعية المباشرة والطويلة الأجل التي قد ينطوي عليها مثل هذا التحول الكامل المفاجئ في السياسات[٧].

ألف - عولمة الاقتصاد وتحريره

٦١ - ومع ذلك فمعظم البلدان النامية مازالت لا تملك معرفة تامة بالنمط الإنمائي الجديد المتمثل في عولمة الاقتصاد وتحريره، وهي أقل قدرة بكثير على التهيؤ للاستفادة من هذه التطورات العالمية. فهي ترى التدفقات الرأسمالية تزداد بسرعة مخيفة، من حيث حجم وسرعة التحويلات واندماج الأسواق المالية بصورة متزايدة. وهي تدرك الثورة المستمرة وغير المسبوقة بنظير في مجال النقل، وبصورة أخص في مجال الاتصالات، وتشهد أنشطة الشركات عبر الوطنية، التي يجري توسيع أدوارها العالمية بصورة مستمرة نتيجة لاتساع أنصبتها في الأسواق وقدراتها الاستثمارية. والمشكلة التي تواجه عددا كبيرا من البلدان النامية هي كيفية الاندماج في هذه العملية العالمية وجني فوائدها.

٦٢ - والمشكلة حادة على نحو خاص في حالة البلدان النامية التي تملك مجموعة صغيرة من منتجات التصدير ولا يمثل نمو الصادرات الى حد كبير ولا تنويعها خيارا واقعيا بالنسبة لها في الأجل القصير الى المتوسط.

٦٣ - وفضلا عن ذلك، فالبلدان النامية التي تعتمد على المواد الخام والسلع الأساسية تنظر الى احتمالات المستقبل بتخوف متزايد. فالاتجاه الطويل الأجل في مجال الأسعار يبدو أنه اتجاه نزولي متسبب، جزئيا على الأقل، عن التغير السريع في نسبة القيمة المضافة من المواد الى المعرفة، ليس فقط في قطاع الخدمات المتنامي بسرعة بل، وهو ما ينذر بالسوء بدرجة أكبر، في مجال المصنوعات التقليدية أيضا.

٦٤ - ومع ذلك، ففيما بين البلدان النامية التي تتوفر فيها احتمالات نمو واعدة بدرجة أكبر، يسود الاعتقاد بأن استمرار الحمائية في البلدان المتقدمة النمو، حتى في الفترة التالية لجولة أوروغواي، سيظل يشكل عقبة رئيسية في وجه التنمية الطويلة الأجل في البلدان النامية. وينظر العديد من هذه البلدان النامية الى الخطوات التي تتخذها حاليا البلدان المتقدمة النمو لربط المسائل البيئية ومعايير العمل بالتجارة داخل إطار منظمة التجارة العالمية على أنها نتيجة لاتجاهات حمائية، لأن الاتهام بتدني معايير البيئة والعمل في الجنوب يمكن جدا أن يستخدم كتبرير لاتخاذ إجراءات في البلدان المستوردة تجعل صادرات البلدان النامية أقل قدرة على المنافسة[٨].

باء - نمو الكتل التجارية والاقتصادية

٦٥ - وكرد فعل مباشر لاتجاهات العولمة والتحرير في الاقتصاد العالمي، حدث تكثيف وتوسيع لترتيبات التعاون الاقتصادي الإقليمي في كل مكان تتمثل سماتهما الرئيسية فيما يلي: (أ) تكوين كتل اقتصادية وتجارية كبيرة حول السوقين الرئيسيين للولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي؛ (ب) نشوء خطط تعاون اقتصادي وتجاري تشمل بلدانا متقدمة النمو وبلدانا نامية على السواء؛ (ج) عودة الاهتمام بالتكامل فيما بين البلدان النامية[٩].

٦٦ - ومن الأمثلة البارزة على السمة الأولى منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية التي تضم الولايات المتحدة وكندا والمكسيك. ويحاول عدد من بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بجدية الانضمام الى هذه المجموعة، وأصبح انضمام شيلي وشيكا. وفي آسيا ومنطقة المحيط الهادئ، أنشئ محفل التعاون الاقتصادي لآسيا ومنطقة المحيط الهادئ شاملا استراليا، واندونيسيا، وبابوا غينيا الجديدة، وبروني دار السلام، وتايلند، وجمهورية كوريا، وسنغافورة، والصين، ومقاطعة تايوان الصينية، والفلبين، وكندا، وماليزيا، والمكسيك، ونيوزيلندا، وهونغ كونغ، والولايات المتحدة، واليابان. وفي غير ذلك من الأماكن جرت مناقشات حول إبرام اتفاق تجارة حرة بين الاتحاد الأوروبي وعدد من تجمعات البلدان النامية في شمال افريقيا وأمريكا اللاتينية، بينما اتفق رؤساء دول وحكومات أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في مؤتمر قمة عقد في ميامي في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ على إنشاء منطقة تجارة حرة تشمل نصف الكرة بأسره.

../..

جيم - عودة الاهتمام بالتعاون والتكامل الاقتصاديين

٦٧ - كانت ثمة عودة واضحة للاهتمام بالتعاون والتكامل الاقتصاديين بدأت في الثمانينات في أعقاب فترة طويلة من الركود بل والتراجع، ظن فيها الكثيرون أن التكامل الاقتصادي يمر في أزمة. أما اليوم فقد أصبح عدد قليل من البلدان النامية لا يشترك في عضوية تجمع أو آخر من التجمعات دون الإقليمية أو الإقليمية للتعاون والتكامل الاقتصاديين. وهذه الموجة الجديدة من الاهتمام كانت رد فعل مباشر للبيئة الاقتصادية الدولية المتغيرة عندما بدأت البلدان ترى بوضوح أشد دور التعاون والتكامل كاستراتيجية لكل من التنمية الوطنية ولتسهيل قيام مشاركة أكمل في الاقتصاد العالمي وعلى وجه الخصوص، كيف يستطيع التكامل أن يخدم اهتماماتها الوطنية الحيوية.

٦٨ - وتكونت تجمعات جديدة في مناطق لم تكن قائمة فيها من قبل. وبدأت جميع التجمعات تطبق نهجا جديدة للتعاون والتكامل، وكانت النتيجة أن إجراءات التكامل السوقي الماضية التي كانت تعتمد بدرجة خالصة تقريبا على استراتيجيات استبدال الواردات خلف تعريفات جمركية عالية قد تراجعت الآن أمام نهج ذات اتجاه خارجي بدرجة أكبر تهدف أيضا الى تيسير اندماج البلدان في الاقتصاد العالمي الأوسع. وفي الوقت ذاته، تحري زيادة التكامل السوقي بربطه بإجراءات أخرى في مجالات الانتاج والمال والتمويل والهياكل الأساسية، وغيرها، تهدف الى توليد وتعزيز التجارة المتبادلة. وبالإضافة الى ذلك أخذت التجمعات الآن تعتمد نهجا يشار إليها بوصفها "نزعة إقليمية منفتحة أو مرنة"[١٠] تسمح بالتعاون الاقتصادي ضمن مساحة اقتصادية أوسع ولكنها تنطوي أيضا، وهو الأهم، على توسيع وتعميق التعاون الذي يشمل ميادين متنوعة كالتأمين والسياحة والبيئة وتخفيف حدة الفقر، بين أمور أخرى كثيرة. وهناك سمة هامة ثانية لهذه الترتيبات هي أنها تسمح باتباع نهج مرن للغاية فيما يتعلق بعضوية التجمعات، بحيث يمكن أن تسير عملية التعاون والتكامل الاقتصاديين داخل أي تجمع بسرعات مختلفة أو يمكن أن تضم فقط تلك البلدان التي لها مصلحة في متابعة أي نشاط معين أو مبادرة معينة.

دال - جولة أوروغواي

٦٩ - يتمثل أحد التدابير الهامة الناشئة عن جولة أوروغواي والتي كان لها آثار بعيدة المدى بالنسبة للتعاون بين الجنوب والجنوب في إنشاء إطار دائم يمكن فيه بحث التجارة والمسائل ذات الصلة بها والتفاوض بشأنها وإدارتها على أساس مستمر[١١]. وتملك منظمة التجارة العالمية ولاية تنفيذ وإدارة وتسهيل تشغيل جميع اتفاقات الجولة وتوفير محفل للمفاوضات في المستقبل. وتشكل الآليات المعززة لتسوية المنازعات سمة في جميع الاتفاقات، وقد أدخلت ميادين جديدة كالزراعة والمنسوجات والخدمات

والاستثمار والملكية الفكرية في الإطار المتعدد الأطراف وأعطيت التعاريف والهياكل اللازمة لإجراء مفاوضات في المستقبل. وأقيمت روابط أيضا بين التجارة ومجالات أخرى مثل العمل والاستثمار الأجنبي، فيما يجري إيلاء اهتمام متزايد للجوانب البيئية في سياسة التجارة.

٧٠ - وتملك بلدان نامية قليلة القدرات الإدارية والتقنية اللازمة لمعالجة مجموعة المواضيع الناجمة عن جولة أوروغواي. وهناك تأكيد على أن البلدان النامية، كمجموعة، كانت تعاني من ظروف غير مواتية بصورة واضحة طيلة الجولة وأن معظمها لم يكن قادرا على حماية مصالحه الأساسية. ولم يشترك عدد كبير من تلك البلدان اشتراكا كافيا في المناقشات التي أدت الى النتائج التي تمخضت عنها الجولة، رغم أنها في النهاية كانت جميعا طرفا في القرار النهائي باعتماد تلك النتائج.

٧١ - واتفاقات جولة أوروغواي بالغة التعقيد والإسهاب والتفصيل. وتشتمل على مجالات عديدة تستطيع البلدان النامية أن تستغلها لمصلحتها، ولكنها تتضمن أيضا مجالات عديدة كتلك يلزم فيها اتخاذ تدابير للتقليل الى الحد الأدنى من النتائج المعاكسة. وإذا كان عدد كبير من البلدان النامية يجد صعوبة في مواكبة مفاوضات جولة أوروغواي، فإن المشكلة سوف تتضاعف مرات عديدة في تنفيذ الاتفاقات وفي مواصلة المفاوضات التي تشكل إحدى سمات منظمة التجارة العالمية.

هاء - دور القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية

٧٢ - يتم الاضطلاع بمبادرات التعاون بين الجنوب والجنوب في الأغلب الأعم على أساس التعامل بين حكومة وأخرى ولكن برامج الإصلاح التي يجري تنفيذها في معظم البلدان، وكذلك التغيرات التي تحدث على الصعيد الدولي، قد زادت الى حد بعيد من تأثير القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية في عمليات صنع القرار على جميع المستويات وفي الطريقة التي يجري بها تنفيذ تلك العمليات.

٧٣ - ويمكن ن يتوقف نجاح أو فشل مبادرات التعاون بين الجنوب والجنوب على درجة ومستوى مشاركة القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية في عمليات صنع القرار بين الجنوب والجنوب.

واو - الاحتياجات الخاصة لافريقيا

٧٤ - في الوقت الذي يتعين فيه على كثير من البلدان النامية أن تحاول التغلب على مشاكل عسيرة في محاولتها مواجهة تحديات التنمية في العالم المعاصر، فإن المشاكل التي تواجه البلدان الافريقية عويصة

على نحو خاص. فالانتعاش الذي شوهد في جزء كبير من العالم النامي في السنوات الأخيرة قد تنكب عن إفريقيا عموما بالرغم من أن البلدان الافريقية، كما هي الحال في بلدان أخرى، قد اعتمدت وتابعت تنفيذ إصلاحات اقتصادية واسعة النطاق وإجراءات بعيدة المدى لتحسين المناخ للأعمال التجارية، بما في ذلك استحداث أشكال من الحكم يعتمد المشاركة بدرجة أكبر. وقد خلص تقييم لمنجزات برنامج عمل الأمم المتحدة للانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا الى نتائج منها أن البرنامج يظهر وجود قبول واسع النطاق من جانب البلدان الافريقية لضرورة إجراء إصلاحات اقتصادية تقوم على أساس أشكال من الإدارة الاقتصادية ذات منحى سوقي وأكثر مرونة وتتيح دورا أكبر للقطاع الخاص[١٢]. بيد أن برنامج العمل لم يحقق الآمال المتوخاة منه؛ ويعتبر خلفه، برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في افريقيا في التسعينات فرصة ثانية للقارة لتحقق بصورة معجلة التحول والتكامل والتنويع والنمو الاقتصادي. ويتوقف نجاح أو فشل البرنامج الجديد أولا وقبل كل شيء على التزام البلدان الإفريقية بالبرنامج، ولكنه أيضا سيعتمد بشكل حاسم على الدعم الذي سيتلقاه البرنامج من شركاء افريقيا في التنمية من بين البلدان النامية ومن المجتمع الدولي ككل.

ثامنا - تقديم الدعم للتعاون بين الجنوب والجنوب

ألف - الدعم من البلدان المتقدمة النمو

٧٥ - أبدت البلدان المتقدمة النمو والمؤسسات المتعددة الأطراف في السنوات الأخيرة ميلا أشد الى دعم مبادرات التعاون بين الجنوب والجنوب، ويتخذ هذا الدعم أشكالا متنوعة، تتراوح بين الحوارات المتعلقة بالسياسة على صعيد لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والدعم العملي على المستويين المتعدد الأطراف والثنائي، للبرامج والمشاريع المحددة المتعلقة بالتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية أو لتجمعات محددة من البلدان النامية للتعاون والتكامل. ومن الأمثلة البارزة على الأول الاجتماع المعني بالسياسة الذي عقدته لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في أيلول/سبتمبر ١٩٩٢، والذي أتاح فرصة لمجتمع المانحين لاستعراض سياسته المتعلقة بالمساعدة الإنمائية ودراسة أفضل السبل التي يستطيع بها أن يدعم التعاون والتكامل الاقتصاديين على الصعيد الإقليمي فيما بين البلدان النامية. وقد أكدت نتائج الاجتماع النهج الجديد للدول الأعضاء تجاه مبادرات التكامل الاقتصادي للبلدان النامية واستعدادها لدمج جوانب من التعاون والتكامل الاقليميين في برامج مساعدتها الإنمائية. وقرر الاجتماع أيضا استكشاف إمكانيات وتشجيع وترشيد وتعزيز المؤسسات الإقليمية والاستجابة بصورة مواتية لجهود البلدان النامية الرامية الى العمل معا والمساعدة في تحديد المجالات المناسبة بصورة خاصة للنهج الإقليمية.

٧٦ - وعلى الصعيد الثنائي، يتخذ عدد متزايد من البلدان المتقدمة النمو ومؤسساتها تدابير من نوع تنظيمي وإجرائي على السواء لكي تتمكن بصورة أفضل من الاستجابة للجوانب ذات الصلة بالتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية في برامج مساعدتها الإنمائية، وبالتحديد لتشجيع ودعم مبادرات التعاون الإقليمي. وقد أنشأ بعضها "نافذة" خاصة أو صندوقا إقليميا خاصا لتوفير التمويل الإنمائي للمشاريع والبرامج المتعددة الأقطار. واتخذ البعض الآخر قرارا في إطار السياسة بتركيز مساعدته الإنمائية في عدد محدود من المناطق ليكون لها حد أقصى من التأثير.

٧٧ - ويعكس الهيكل الداخلي وكذلك إجراءات العمل للبلدان والمؤسسات المانحة الرئيسية هذا الاهتمام بالتعاون والتكامل الإقليميين. ومن الأمثلة البارزة الاتحاد الأوروبي، الذي له تاريخ طويل في تقديم الدعم المالي والتقني للتعاون والتكامل الإقليميين يرجع الى اتفاقية ياوندي الثانية لعام ١٩٦٩. وربما يفسر نجاحه في التكامل الأوروبي والخبرة التي اكتسبها من تلك العملية الدور الهام الذي أعرب عن استعداده للقيام به، في إطار مجتمع المانحين، في دعم التعاون والتكامل الاقتصاديين الاقليميين. فمثلا، في الاجتماعات التي نظمها في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١ وشباط/فبراير ١٩٩٢ ، بصدد برنامج المساعدة الخاص للبلدان الافريقية المدينة الواقعة جنوب الصحراء الكبرى، دعا الاتحاد (الذي كان يدعى الاتحاد الاقتصادي الأوروبي وقتئذ) الى إجراء مزيد من الدراسات بشأن النهج الممكنة لإدماج بعد إقليمي في برامج التكيف الهيكلي، مشيرا الى أنه ربما ينهض بدور أساسي في تقديم المساعدة الإنمائية للتجمعات الإقليمية والمنظمات الحكومية الدولية في افريقيا جنوب الصحراء الكبرى في العقد القادم. وقد حدد الاتحاد في تقريره "التكامل الإقليمي والتكيف الهيكلي"، عددا من الميادين التي يمكن فيها للتكامل الإقليمي والتكيف الهيكلي أن يعزز كل منهما الآخر، مثل تنسيق سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات القطاعية فيما بين البلدان المتجاورة.

٧٨ - ومن بين المنظمات المتعددة الأطراف، أخذ البنك الدولي، الذي كان يولي في السابق اهتماما محدودا للتكامل الإقليمي، يضطلع منذ عهد قريب بدور داعم واضح، كما يتجلى ذلك في العديد من أنشطته في إفريقيا بوجه خاص، وجعل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقديم الدعم للتعاون الاقتصادي الإقليمي سمة أساسية في دورات برمجته. وهناك نهج مماثلة واضحة في برامج جميع المانحين الثنائيين الرئيسيين.

٧٩ - وهناك تجل آخر أيضا للموقف الجديد الذي تتخذه البلدان المتقدمة النمو إزاء جهود البلدان النامية فيما يتعلق بالتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية يمكن ملاحظته في الشعبية المتزايدة لعلاقات الحوار مع شركاء التنمية، التي تعمل من خلال مؤتمرات استشارية، وموائد مستديرة وآليات أخرى. فرابطة أمم جنوب شرقي آسيا والاتحاد الإنمائي للجنوب الإفريقي ومحفل جنوب المحيط الهادئ تعقد اجتماعات

استشارية سنوية مع المعنيين من شركاء التنمية. وعقد الاتحاد الاقتصادي لدول غرب افريقيا مؤتمره الأول للمانحين في عام ١٩٩٢ وعقدت منطقة التجارة التفضيلية لدول شرق افريقيا والجنوب الإفريقي/السوق المشتركة لشرق افريقيا والجنوب الافريقي مؤتمرا في عام ١٩٩٤.

باء - منظومة الأمم المتحدة

٨٠ - إن تقديم الدعم للتعاون بين الجنوب والجنوب يمثل على الدوام واحدا من الجوانب الأكثر أهمية في الرسالة الإنمائية للأمم المتحدة ووكالاتها. فالأونكتاد، الذي عينته الجمعية العامة بوصفه مركز تنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة للتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية، يضطلع بدور رئيسي في توصيل هذا الدعم، ويعمل إما منفردا أو بالتعاون مع إدارات ووكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة. فمثلا قام من خلال إجراء الدراسات وتقديم المساعدة التقنية بدور قيادي في إقامة مشاريع دون إقليمية وإقليمية للتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية، تغطي جميع القطاعات كما قدم بطرق أخرى مختلفة الدعم لأنشطة التعاون بين الجنوب والجنوب على الصعيدين الإقليمي والأقاليمي على السواء.

٨١ - وبالاضافة الى العمل الذي ينهض به الأونكتاد، تقوم إدارات ووكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة بتقديم دعم فعال لأنشطة التعاون بين الجنوب والجنوب إما من خلال وسائل التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية أو التعاون التقني فيما بين البلدان النامية. ويتسم دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالحسم، سواء كمصدر للتمويل لبرامج ومشاريع دعم التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية/التعاون التقني فيما بين البلدان النامية التابعة لإدارات ووكالات أخرى، أو كمصدر للتعاون التقني الذي يضطلع به هو بالذات أو كمصدر للمدخلات، الفنية في السياسة، أو بسبب تأثيره الحفاز.

٨٢ - وتقوم منظمات أخرى تابعة للأمم المتحدة بدعم التعاون بين الجنوب والجنوب بصورة فعالة كل في مجال اختصاصها. وتشمل هذه المنظمات، بصورة خاصة، منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)، ومنظمة العمل الدولية، ومركز التجارة الدولية التابع للأونكتاد/الغات، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونيسكو) ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) ومنظمة الصحة العالمية. وتقوم اللجان الإقليمية التابعة للأمم المتحدة أيضا بتقديم مساعدة قيمة في تعزيز مبادرات التعاون بين الجنوب والجنوب.

الحواشي

(١) انظر على سبيل المثال، تقرير لجنة الجنوب، وNew York, Oxford University Press, 1990 وخاصة الصفحات ١٤٢-١٥٥ (من النص الإنكليزي) للاطلاع على مناقشة مفصلة حول هذه النقطة.

(٢) يستند هذا الفرع الى الوثيقة TD/B/CN.3/9.

(٣) انظر وثيقة الأونكتاد TD/B/39 (2) II ، وخاصة الفقرة ٥.

(٤) قد تتخذ ترتيبات التعاون بين الجنوب والجنوب أشكالا مختلفة، حسب أمور منها درجة القرب الجغرافي والثقافي بين البلدان المعنية. والشكل الأكثر عمقا هو شكل التكامل الاقتصادي في الخطط دون الإقليمية والإقليمية. وقد نشط التحرك نحو هذه الخطط في الخمسينات بإنشاء اللجان الاقتصادية التابعة للأمم المتحدة. وقد بدأت هذه الخطط برابطة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية في ١٩٦٠، ثم وضعت في جميع أنحاء العالم النامي. أما التعاون بين الجنوب والجنوب، أي التعاون على الصعيد الأقاليمي، فهو ظاهرة جديدة نسبيا. والتعاون الثنائي على الصعيد الأقاليمي شائع تماما، ولكن النظام الشامل للأفضليات التجارية هو المثل الوحيد على الخطط الأقاليمية.

(٥) مع ذلك، فهذا النمو ليس موزعا توزيعا متساويا في جميع أنحاء منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا. فالتجارة بين البلدان العربية مثلا هامشية، وتفيد إحصاءات اللجنة أن نصيب التجارة الإقليمية الداخلية في منطقة اللجنة من إجمالي التجارة في السنوات ١٩٨٩ و١٩٩٠ و١٩٩١ و١٩٩٢ بلغ ١١,٤ في المائة و١٠,٤ في المائة، و٩ في المائة، و١٠,٤ في المائة على التوالي.

(٦) انظر UNCTAD/ECDC/238.

(٧) صدرت نداءات لا من البلدان النامية ومؤسساتها فحسب بل من البلدان المتقدمة النمو أيضا تدعو الى أن تولي برامج التكيف الهيكلي المدعومة من المؤسسات المتعددة الأطراف اهتماما أكبر الى ما تحدثه من أثر اجتماعي. ويرد بحث هذا الرأي بإسهاب في وثائق منها على سبيل المثال تقريرا التجارة والتنمية للأونكتاد ، لعامي ١٩٩٣ و١٩٩٤.

../..

(٨) انظر مذكرة المعلومات الأساسية بقلم جوليو أ. لاكارت: "الصلة بين نتائج جولة أوروغواي والتعاون بين الجنوب والجنوب".

(٩) انظر TD/B/CN.3/9.

(١٠) انظر TD/B/CN.3/15.

(١١) انظر ملحق تقرير التجارة والتنمية للأونكتاد لعام ١٩٩٤، "جولة أوروغواي: تقييم أولي لنتائجها".

(١٢) انظر TD/3/39 (2) 11 وUNCTAD/ECDC/228.

(١٣) استنادا الى الوثيقة TD/B/CN.3/GE.1/4.

- - - - -